**الملخص العربي الشهري لبوابة أغورا تشرين الثاني/نوفمبر 2014**

تُعتبر منطقتا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA1) على حد سواء عرضة لتغير المناخ وتتحملان بعض المسؤولية عن الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة. فمنطقة الشرق الأوسط شديدة التأثر بتغير المناخ وذلك لعدة أسباب، بما في ذلك تحديات التنمية والفقر المستمرة. وهي تضمّ مساحات واسعة من المناطق القاحلة حيث تبرز مشكلة ندرة المياه، ولا تزال تعتمد على القطاع الزراعي الذي يتأثر كثيراً بتغير المناخ؛ كما أنها تضم المناطق الحضرية الساحلية المعرّضة للفيضانات. وقد تفاقمت كل هذه المخاطر نتيجة لتناقص هطول الأمطار وما يترتب على ذلك من انخفاض تدفقات الأنهار والجفاف لفترات طويلة في شرق البحر المتوسط، وزيادة العواصف الرملية والترابية وهي ظواهر تُعزى جميعها إلى تغير المناخ.

تطرح الاستجابة لتغير المناخ تحديات بالنسبة للدول المنتجة للنفط والتي تعاني من الإجهاد المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، ولكنها تطرح أيضاً فرصاً لصياغة مسارات جديدة لتنمية أكثر شمولاً وفعالية. ففي ضوء آثار تغير المناخ المتوقعة وما يرتبط بها من أزمات اجتماعية واقتصادية، ما هو الدور الذي تلعبه البرلمانات في الحد من المخاطر والتخفيف من آثار تغير المناخ؟ سوف يسلّط هذا الملخص الضوء على السياسات والقوانين والحوكمة القائمة في الدول العربية. وسوف يحدد أيضًا نقاط العمل البرلماني الممكنة لتعزيز وتوسيع نطاق الاستثمار في أنشطة التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.

1 تشمل منطقة الشرق الأوسط: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، مالطا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الضفة الغربية، غزة واليمن.

**I- التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرات تغير المناخ المتوقعة**

تُعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط واحدة من المناطق المعرّضة بشدة لتغير المناخ في العالم وقلب التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعيشة الهائلة. فللتطورات الاجتماعية والسياسية، وللتوقعات المناخية المستقبلية آثار عميقة على قطاعي الزراعة والمياه، ما قد يهدد التنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية وإلى عدم الاسقرار الاجتماعي. ويقدر تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) زيادة درجات الحرارة في منطقة الشرق الأوسط بمعدل درجتين مئويتين في السنوات 15-20 القادمة، وبمعدل أكثر من 4 درجات مئوية في نهاية هذا القرن. ويبرز التقرير الخامس2 أن تغير المناخ سوف يزيد الإجهاد الموجود في توفر المياه للمجتمع والبيئة الطبيعية في أفريقيا.

وتتوقع النماذج المناخية مناخاً أكثر سخونة، وأكثر جفافًا وأقل قابلية للتنبؤ به، ما يؤدي إلى انخفاض في فائض المياه بنسبة 20٪ إلى 30٪ في معظم أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول العام 2050، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض هطول الأمطار (Milly et al., 2005). ويتوقع التقرير الأخير للبنك الدولي" ***Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal***" أن زيادة كبيرة في موجات الحرارة جنبًا إلى جنب مع متوسط ارتفاع درجات الحرارة سوف يضع ضغوطًا مكثفة على الموارد المائية الشحيحة أصلاً، مع عواقب وخيمة للاستهلاك البشري والأمن الغذائي الإقليمي. ففي الأردن، ومصر، وليبيا، يمكن أن تنخفض المحاصيل الزراعية بنسبة تصل إلى 30 في المائة مع احترار حوالي 1.5 إلى 2 درجة مئوية بحلول العام 2050. ويمكن أن تزيد الهجرة والضغط على الموارد والمتعلق بالمناخ أيضاً من مخاطر الصراعات.

2 http://www.agora-parl.org/resources/library/ipcc%E2%80%99s-fifth-assessment-report-what%E2%80%99s-it-africa



**التغير الإجمالي من العام 2010 إلى 2050 في إجمالي موارد المياه المتجددة (في %)**

**المصدر: Immerzeel et al. (2011)**

يتوفر التحليل على المستوى القطري في "تقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرات تغير المناخ على الموارد المائية والزراعة في مناطق جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط"

***إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية – بعض الأرقام المتناقضة4***

يمكن قياس مسؤولية المنطقة في تغير المناخ من حيث نصيب الفرد من الانبعاثات، والتي تقدر بأعلى بـ 60٪ من المتوسط بين البلدان النامية. بالأرقام المطلقة تُعتبر المنطقة باعثة صغيرة للكربون نسبياً، وهو ما يمثل 5-6٪ من الانبعاثات العالمية، على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران من بين أكبر 50 باعث للكربون في العالم. يأتي هذا الوضع المتناقض نتيجة للفوارق الاقتصادية والاجتماعية الحالية في المنطقة والتي تشمل دول الخليج الغنية المصدرة للنفط (مثل المملكة العربية السعودية والكويت) والدول الفقيرة مثل اليمن والأراضي الفلسطينية، حيث يعيش العديد من الناس تحت خط الفقر. بالإضافة إلى ذلك، مع زيادة 88%، يكون نمو انبعاثات الكربون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثالث أكبر نمو في العالم في 1990-2004 وأسرع بـ 3 مرات من المتوسط العالمي؛ ومعظم هذا النمو يأتي من احتراق الوقود (البنك الدولي 2007).

4 http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7921.pdf

**II- تمويل تغير المناخ**

*1- أ التعريف*

يعرّف البنك الدولي تمويل المناخ على أنه "الموارد اللازمة التي من شأنها تحفيز التحول الذكي للمناخ من مسارات التنمية من خلال تغطية التكاليف الإضافية للإجراءات المتعلقة بمسألة المناخ ومخاطرها، وخلق بيئة مواتية وبناء القدرات لدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، فضلاً عن تشجيع البحوث حول التكنولوجيات الجديدة وتطويرها، ونشرها" (البنك الدولي 2010). وينطوي هذا التعريف الواسع على أنواع مختلفة من التدفقات المالية، من عدة مصادر دولية ووطنية خاصة أو عامة، وحشدها من خلال مجموعة من أدوات التمويل المتعلقة بمسألة المناخ. ويعد هذا الأمر في غاية الأهمية من أجل معالجة مسألة تغير المناخ بسبب الحاجة إلى استثمارات واسعة النطاق لخفض الانبعاثات بشكل كبير، لا سيما في القطاعات التي تنبعث منها كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري. ويحظى تمويل المناخ بالقدر نفسه من الأهمية للتكيف مع مسألة تغير المناخ، التي ستحتاج إلى موارد مالية كبيرة على نحو مماثل لتمكين البلدان من التكيف مع الآثار السلبية والحد من آثار تغير المناخ5.

http://unfccc.int/focus/climate\_finance/items/7001.php#intro 5

وتأتي كل من الميزانية التي تم وضعها بشأن تغير المناخ، ودور البرلمانات والبرلمانيين في هذه العملية، مع العديد من التحديات. بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالتنسيق والتقارير وغيرها، تبرز مشكلتان رئيستان. أولاً، تكافح معظم البلدان - وبخاصة البلدان النامية - من أجل تأمين التمويل الكافي لبذل الجهود اللازمة بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ثانياً، يتم إنفاق جزء كبير من التمويل بشأن المناخ مباشرة إلى الوكالات والمؤسسات المنفذة. وهذا يعني بشكل رئيسي أن هذه الأموال ليست مدارة بشكل فعال كجزء من الميزانية، ولا تخضع لموافقة البرلمان وإشرافه6.

6 مجالات أغورا للخبرة - وضع الميزانية بشأن تغير المناخ

*2- تمويل مسألة تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط*

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عرضة لآثار تغير المناخ، وتشارك ببعض المسؤولية عن هذا التغيير، كما تم قياسها من حيث نصيب الفرد من الانبعاثات. يقدّر براون وآخرون (عام 2010) أن التكلفة السنوية الصافية للتكيف مع آثار تغير المناخ في المنطقة ستبلغ حوالى 250 مليون دولار بين عامي 2010 و2050 (بأسعار العام 2005). وتعد المصادر العامة الدولية التي تمول مشاريع تغير المناخ في المنطقة شحيحة للغاية. ومع ذلك، يظهر اهتمام واسع بشكل سريع من الشركات الخاصة والموجهة أساساً لمشاريع التكيف (الطاقة المتجددة وإدارة المياه والزراعة والتنمية الريفية)، ولكن الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ تبقى تعاني من نقص في التمويل بشكل خطير. وتوفر صناديق الاستثمارات في الأنشطة المناخية7 الموارد اللازمة والملحة ل48 بلداً من البلدان النامية وذات الدخل المتوسط للتخفيف من التحديات بشأن تغير المناخ وإدارتها والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وعلاوة على ذلك، يهدف الصندوق الأخضر للمناخ8 المعتمد بوصفه الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نهاية العام 2011 وتهدف إلى تقديم مساهمة طموحة لتحقيق أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في المجتمع الدولي.

منذ العام 2004، تم توجيه مبلغ مليار دولار أمريكي من الأموال دولية المتعلقة بمسألة المناخ والتي تم رصدها على التحديثات بشأن تغير المناخ إلى 52 مشروعاً في منطقة الشرق الأوسط. واستفادت 12 دولة من أصل 22 من تمويل المناخ. وتم تخصيص أكثر من 90 في المائة (حوالى 921 مليون دولار أمريكي) من تمويل المناخ المعتمد في المنطقة لأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ (لمزيد من المعلومات انظر الرسم البياني أدناه)

7 https://www.climateinvestmentfunds.org/cif/aboutus

*3- التمويل المقدم*

ينشر [الموقع الخاص بالتحديثات حول الأموال المتعلقة بمسألة المناخ](http://www.climatefundsupdate.org/) تقارير حول إنفاق إجمالي 85 مليون دولار على المشاريع المتعلقة بتغير المناخ في 21 دولة في المنطقة من خلال آليات التمويل المناخية العامة الثنائية ومتعددة الأطراف.

وعلاوة على ذلك، تم تسجيل 35 مشروع فقط في إطار آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو. وتشمل هذه المشاريع الانتقال نحو الوقود الأحفوري (على سبيل المثال من النفط إلى الغاز الطبيعي)، ومشاريع مدافن القمامة والطاقة الشمسية. ومع ذلك، من المتوقع أن تتوسع المشاريع المعنية بالتخفيف من آثار تغير المناخ خلال السنوات المقبلة، فالشركات تبدي اهتماماً في تلك المشاريع أو آليات تعويضية مشابهة وترى فرصة في عوائد جيدة للحد من انبعاثات الكربون نظراً لثراء المنطقة في مصادر الطاقة المتجددة من أجل توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.



**III - بما يمكن أن يقوم البرلمانيون؟**

في حين يركز العديد من المحللين السياسيين على الحاجة إلى المزيد من المال وتوافر التكنولوجيا بشكل أكبر من أجل سد الفجوة بين احتياجات التمويل وتوافر التمويل، تبرز قضية أخرى يقل الحديث عنها ولكنها بنفس الأهمية: الاستثمار في المؤسسات. تمتلك البرلمانات مجموعة واسعة من الأدوات التي يمكن من خلالها دعم وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية ما يعزز بذلك التكيف مع تغير المناخ ومبادرات التخفيف. إن "الاستثمار" في هذه المؤسسات يعني خلق السياسة اللازمة والظروف المؤسسية والصناعية والمالية التي يمكن أن تساعد على زيادة الاستثمارات في العمل بشأن المناخ.

للبرلمان ثلاث وظائف أساسية، كل منها يمكن أن يكون دعماً مفيداً لمبادرات العمل بشأن المناخ والتمويل. وفيما يلي وصفاً موجزاً وبعض نقاط العمل الرئيسية التي قد يرغب البرلمانيون باستكشافها. يتوفر المزيد من الاقتراحات حول كيفية دعم العمل بشأن المناخ في الأجزاء التالية على موقع أغورا: مجالات الاختصاص المتعلّقة بالبرلمانات والبيئة وتغير المناخ حول سن القوانين والتمثيل والرقابة .

*أ. سن القوانين والتشريع*

إن وضع أو تعديل التشريعات الجديدة و/أو الحالية سيوفر إطارًا قانونيًا جديدًا يفضي إلى تطوير تمويل المناخ. فالتشريع بشأن تغير المناخ يتجاوز أهداف الحد من الانبعاثات والطاقة، إذ أنه ينطوي على تعميم تغير المناخ إلى جميع جوانب التنمية والتخطيط الوطني، وعند القيام بذلك يتم التطرق إلى العديد من مجالات السياسة العامة.

ففي الواقع يمكن للبرلمانيين: إقرار أو تعديل القوانين التي تمكّن من الاستثمار على المدى الطويل في العمل بشأن تغير المناخ الذي يمكّن من:

* عكس التشريعات والأطر الوطنية للبلدان، للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، أو أولويات التنمية القائمة؛

***في الكويت،تم تقييدم مشروع قانون إلى البرلمان لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتنظيم الدعم الحكومي لضمان التوزيع السليم للموارد وتقليل التكاليف.***

* تعزيز الشفافية وإعداد التقارير المالية حول تغير المناخ المتأتية من خلال وضع المزيد من المبادئ التوجيهية للقياس، والإبلاغ، والتحقق من تمويل التنمية؛
* معالجة أساسيات أسعار الطاقة والكربون من خلال وضع سياسات وطنية شاملة وأطر تنظيمية قوية. وقد ساعدت تشريعات الطاقة المتجددة وكذلك السياسات الأخرى مثل التعريفات التشجيعية على زيادة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة في العديد من البلدان10؛

9 <http://www.wri.org/blog/2012/10/scaling-climate-finance-why-we-need-invest-institutions>

10 يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بالتعاون مع برلمان مناخ بتنفيذ **مشروع العمل البرلماني للطاقة المتجددة PARE** الذي يسعى إلى الاستفادة من صلاحيات وامتيازات البرلمانيين لتعزيز تنمية موارد الطاقة المتجددة. وهو يقوم بذلك من خلال دعم مجموعات أحزاب البرلمانيين في دعم الطاقة المتجددة، من أجل بناء الإرادة السياسية المطلوبة وتعزيز الأطر السياسية والتنظيمية ذات الصلة.

في الأردن على سبيل المثال، قام البرلمان بتعديل القوانين القائمة المتعلقة بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وبالتالي إزالة العقبات التي تواجه المستثمرين، وتسهيل متطلبات الترخيص ومنحهم الحوافز والموافقات. ونتيجة لذلك، تم توقيع 21 عقداً مع الحكومة.

*تعكس التغييرات التي أدخلت على القانون بكل أساسي ما يلي:*

*1- توفر الحكومة للمستثمرين ضمانات لمدة 10 سنوات لشراء الإنتاج بنفس المعدل المستقر من كل منهم. لذلك حتى لو تغيرت السياسة، يتم إدراج الضمانات في العقود.*

*2- من أجل زيادة تعزيز الاستثمار،يمكن للمستثمرين استئجار مساحات كبيرة من الأراضي لانتاج الطاقة بأسعار رخيصة جدًا من الحكومة.*

* تسهيل الوصول المباشر إلى تمويل المناخ المحلي والدولي والالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية.

 *ب. التمثيل*

**البرلمانات مؤسسات تمثيلية مهمتها توجيه أصوات المواطنين وهمومهم، وينبغي عليها العمل والدعوة نيابة عنهم. وفي ظل وضع مسألة تغير المناخ تحت دائرة الضوء وإدراجها على جدول الأعمال السياسي، سيبذل أعضاء البرلمان جهوداً جمة بهدف تحسين اتصالها والتواصل حول هذا الموضوع، والتماس المزيد من ردود الفعل والمساهمات من المواطنين.**

في الواقع يمكن للبرلمانيين القيام بـ:

* مساعدة تشكيل تصور الناس لتغير المناخ وبناء الإرادة السياسية اللازمة للتصدي له.

يوصى بتمثيل أكبر في مجالس الإدارة للمؤسسات الدولية وآليات التمويل لتحسين الملكية والفعالية للاستثمارات المالية (*Ballesteros et al. 2010*).

* التعامل مع العديد من أصحاب المصلحة، على سبيل المثال منظمات المجتمع المدني والعلماء والباحثين من أجل بناء قدراتهم الفنية، وضمان شفافية أفضل؛

وفقا لتقرير الفساد العالمي لعام 2011 لمنظمة الشفافية الدولية بشأن تغير المناخ، يجب أن تشمل استراتيجيات الحد من انبعاثات الكربون ما يلي:

- اعتماد نظام قوي وشفاف وقابل للمساءلة لقياس انبعاثات الكربون والإبلاغ عنها والتحقق منها؛

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في جميع العمليات ذات الصلة، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات.

* اعتماد استراتيجيات مفيدة للجميع تربط عمل تغير المناخ بأولويات أخرى (العمالة والأمن الغذائي، والحصول على الطاقة وما إلى ذلك) وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على التأقلم.
* فهم الظروف الوطنية والاعتراف بها أمر مهم خاصة عند النظر في إشراك القطاع الخاص. وعن طريق المواءمة مع أنظمة القطاع الخاص والهياكل الحالية للحوافز على سبيل المثال، يمكن للبرلمانات تحفيز وجذب الاستثمار الخاص من خلال قيادة المالية العامة نحو مشاريع جذابة تجاريًا. وهذا يساعد على المساهمة في قرارات استثمار وسياسات سليمة توجه التمويل الخاص نحو الأنشطة التي تتناول أولويات المناخ والتنمية الوطنية. 11

11 التكيف مع تغير المناخ في جنوب البحر الأبيض المتوسط: إطار نظري، وتحليل تبصري وثلاث دراسات حالة

http://www.ceps.be/book/adaptation-climate-change-southern-mediterranean-theoretical-framework-foresight-analysis-and-t

ج. موازانات الدولة والتمويل

تقوم البرلمانات بالنظر في تنفيذ الموازنة العامة للدولة واعتمادها ومراقبتها. قد يكون للبرلمانات القدرة على التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على محتوى ميزانية الدولة لتشجيع المزيد من الموارد والحوافز للتكيف مع المناخ وأنشطة التخفيف.

ومع إقرار الميزانية، يتغير دور المجلس التشريعي؛ إذ يمكن للعضو أن يعمل مع اللجان البرلمانية التي لها ولاية للتدقيق في النفقات الحكومية.

وهكذا يمكن للبرلمان:

* التدقيق أو التأثير على محتوى الميزانية السنوية: يمكن لفرض الضرائب أن يولد عائدات لتمويل أنشطة التكيف والتخفيف؛
* تقييم ومتابعة المبلغ الإجمالي للتمويل المتاح من المصدر للتنفيذ، لضمان أن التمويل المخصص للـ"التكيف" في الواقع يذهب إلى أنشطة التكيف؛
* استعراض الترتيبات المؤسسية لتعزيز إدماج أولويات تغير المناخ في الميزانية وإدارة النفقات؛
* التحقق ما إذا تم تخصيص التمويل أو خطط الحوافز الضريبية في الموازنة العامة للدولة والتحقق من أن الأموال كافية لتحقيق الأهداف؛

**د. مراقبة التزام الحكومة**

ترتبط بتمويل المناخ تحديات رئيسية متعلقة بالحوكمة والفساد، مع تدفق كميات ضخمة من المال من مجموعة واسعة من المصادر من خلال آليات تمويل جديدة ومعقدة لم يتم اختبارها نسبيًا على المستويات الدولية والوطنية والمحلية12. وكهيئة رقابية، يمكن للبرلمان محاسبة الحكومة من خلال التدقيق في ما إذا تم تنفيذ القوانين التي تم إقرارها بشكل صحيح، وضمان فعالية قياس تمويل المناخ والإبلاغ بشأنه والتحقق منه، واستكشاف عمليات مفاوضات دولية لتغير المناخ والالتزام بالرقابة البرلمانية على مبادرات تغير المناخ الوطنية، وكذلك الرقابة البيئية كأدوات للإشراف على تنفيذ مشروع تغير المناخ.

12 مخاطر الفساد ونهج التخفيف في تمويل المناخ

www.transparency.org

في الواقع، يمكن للبرلمانيين:

* تقييم أولويات السياسة والاستراتيجيات الحالية المتعلقة بتغير المناخ.
* بلد يدعم استراتيجية شاملة لتخفيض الانبعاثات، ومرنة اتجاه المناخ سوف يكون لها صندوق استئماني للمناخ لحكم الاستثمار وتخصيص موارد نظام تكون شاملة على حد سواء.

وبالاعتماد على أهداف الصندوق، يمكن أن يكون للبرلمانيين قدرات على صنع القرار إلى جانب الحكومة، ويمكنهم المشاركة بصفة مراقبين لضمان الشفافية والكفاءة في تخصيص الموارد وتوزيعها. 13

13http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Environment%20and%20Energy/Climate%20Change/Capac-ity%20Development/Blending\_Climate\_Finance\_Through\_National\_Climate\_Funds.pdf

* مع المصادر التقليدية والمبتكرة على حد سواء، من المهم النظر في الظروف الوطنية من أجل تحسين الرسملة. قد تكون هناك حاجة لأن تصل القوانين أو السياسات إلى أنواع معينة من التمويل وجمعه. فقد تحتاج ضريبة على الصناعة، على سبيل المثال، أن يتم إقرارها بموجب قانون وطني يوضح معدل الضرائب.

***الصندوق الوطني البرازيلي بشأن تغير المناخ***

تم إنشاء الصندوق لتخصيص جزء من عائدات الحكومة من إنتاج النفط للتخفيف من تأثير إنتاج النفط ومكافحة تغير المناخ. تم إنشاء الصندوق بموجب قانون أقرّ في كانون الأول/ديسمبر 2009، وهو يقدّم منحاً وقروضاً لمبادرات التكيف والتخفيف.

ويمكن أيضاً استخدام الموارد من الصندوق للاستفادة من التمويل العام والخاص الدولي في السعي لولاية الصندوق.

* التأكد من استخدام القانون بالكامل. فوضع وإقرار تشريعات سليمة توفر حوافز مالية تكون من دون فائدة تذكر إن لم يتم اتخاذ مثل هذه الأحكام.

 تعمل حوكمة فريق تمويل تغير المناخ الشامل لعدة قطاعات والتابع للمركز الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

 التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (APRC) على سبيل المثال، مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية الآخرين على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية لتقديم الدعم التقني والمالي لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز إدارتها المالية المتعلقة بتغير المناخ في نهج "حكومي شامل" يكمن في تشجيع الحكومة للعمل بشكل وثيق مع جميع الوزارات المعنية المشاركة في تمويل المناخ.

وقد أنشأ العديد من البلدان اليوم مؤسسات حكومية عاملة للتركيز بشكل خاص على تغير المناخ...

لتقييم ما إذا تم استخدام التشريعات وتنفيذها والطريقة التي تم بها ذلك، يمكن للنواب استخدام صلاحياتهم الرقابية لطرح أسئلة برلمانية، ورفع تقارير اللجان ومراقبة الإنفاق الحكومي.

لمزيد من المعلومات أو التفاصيل، يُرجى الاتصال بالسيدة ريم عسكر reem.askar@undp.org